

Distr.: General
22 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من رابطة الدعوة الحديثة والشؤون الإنسانية والاجتماعية وإعادة
التأهيل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040215 030215 14-65916 X (A)



بيان

نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تعزيز تمكين المرأة بفعالية عن طريق القضاء على الفقر وتوفير التعليم الحديث

طلب الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من أكثر من ١٥٣ من الدول الأعضاء أن تقدم تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ المنهاج في ١٢ من مجالات الاهتمام الحاسمة. وبالفعل، يبين استعراض هذه التقارير الوطنية أن تغييرات عميقة حدثت في وضع المرأة ودورها في السنوات التي مضت منذ بداية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٧٦. وبشكل أكثر تحديدا، اعترف الاستعراض بأن المرأة دخلت بشكل متزايد ومستمر في القوة العاملة بأعداد لم يسبق لها مثيل، وبالتالي، زادت ونشرت إمكاناتها وقدرتها على المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية على مختلف المستويات. وعلى هذا النحو، أصبحت النساء فرديا وجماعيا جهات فاعلة رئيسية في نهضة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وقد استفادت المرأة من أدوار المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات النسائية، في وضع اهتمامات المرأة ومسائل المساواة بين الجنسين على جداول الأعمال الوطنية والدولية، والتي تقوم الحكومات الآن باعتمادها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، أظهرت الدول الأعضاء أن الحاجة إلى المزيد من العمل لا تزال قائمة فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين، وبخاصة في مجالين رئيسيين يعيقان باستمرار ودون توقف ما يُبذل من جهود كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، وهما: العنف ضد المرأة والفقر. كما إن من المسلم به أيضا أن العولمة طرحت تحديات أخرى مثل الاتجار بالنساء والفتيات، وتغير طبيعة النزاعات المسلحة، والفجوات التنامية بين الأمم وبين الجنسين، وانفصال سياسة الاقتصاد الكلي عن شواغل الحماية الاجتماعية. وفي انعكاس لهذه التحديات، تضمنت التقديرات التحليلية الواردة في التقارير الوطنية عن تنفيذ منهاج عمل بيجين تقديرات انتقادية، بسبب عدم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمساواة في تقاسم سلطة صنع القرار في الهياكل السياسية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وفي معظم بلدان العالم، وعلى الرغم من مضي عدة عقود في تنفيذ تدابير مكثفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا يزال تمثيل المرأة تمثيلا ناقصا.

ما هي الأسباب المحتملة لتأخر مثل هذا المنهاج الشامل وعرقلة التصدي للتحديات التي تواجهه؟

الفجوة بين السياسات العليا والبراغماتية في الميدان. إن مقارنة منهاج عمل بيجين تحتضن ديناميات المساواة في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة بين الرجل والمرأة، والواردة في

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك فيما يطبقها من الصكوك الدولية المشتقة لحقوق الإنسان، وعلى الخصوص، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، والإعلان بشأن الحق في التنمية. ويتيح الوضع القانوني الراهن لهذه الوثائق القوة اللازمة لتقوم السياسة العليا بإصدار تعليمات إلى الهيئات الوطنية الرفيعة المستوى بالالتزام بالمعايير. ولكن، هل هذه المعايير تعني المعارك الرفيعة المستوى فقط؟ فلا تزال المجتمعات المحلية والمستفيدات المستهدفات من النساء تجهلن هذه النصوص، التي يتم نشرها بشكل محدود بين الحكام أو القادة فقط، وهم الذين يتولون تلك السلطات التمييزية ويحتفظون بها، مما يضر بوضع المرأة المحلية. ومنذ مرحلة الطفولة، تنمو فتيات المجتمعات المحلية في الجهل، وتكرسن المواقف الجنسانية الدونية المتجذرة، بحيث تجدن عندما تنضجن صعوبة في إضفاء صبغة التلقائية على قبول وضعهن المعترف به حديثاً في المساواة بين الجنسين.

المساواة بين الجنسين والفقر والعنف ضد المرأة. يتضمن منهاج عمل بيجين تأملات شاملة بشأن إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال كفاعلين في التنمية المستدامة التي محورها الناس وكمستفيدين منها، مع وضعها في سياق القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فقد أخفق المنهاج في التمييز بين أدوار الجنسين في إطار المساواة بينهما، التي ينبغي أن توجه فهم وقياس الاحتياجات والاختلافات بين المرأة والرجل بشكل سليم من حيث المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية. كما إن المنهاج يسلط الضوء، من خلال أهدافه الاستراتيجية دال-١ ودال-٢ ودال-٣، على ضرورة قيام السياسات العليا بالوقاية من العنف ضد المرأة، وبدراسة أسبابه وعواقبه، والقضاء عليه. ومن نفس المنظور، يحدد المنهاج كذلك بصورة شاملة معالم الجوانب التمييزية ضد الطفلة في المواقف والممارسات الثقافية السلبية، وفي أوجه التحيز في التعليم والصحة، والاستغلال والوعي الاقتصادي، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكتوجه يتسم بالأولوية، على الرغم من أن المنهاج يذكر الحاجة إلى تعزيز دور الأسرة في تحسين وضع الطفلة، فإنه يخفق في تركيز المساواة بين الجنسين على مثل هذه الأدوار الأسرية، التي تجعل العنف ضد المرأة يظل عائقاً مستديماً لأن غالبية الأسر تفتقر إلى مثل هذا الفهم.

المساواة بين الجنسين، والنسبية الثقافية، والتعليم الحديث. عند تقديم التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية، غير قابل للتصرف فيه ولا للتجزئة، دون التركيز على منظور المساواة بين الجنسين في هذه الحقوق، فإن المنهاج يقيد انعكاساتها في سياق النسبية الثقافية في إطار الوضع الثقافي للمرأة.

وإذ تعدّ النساء والفتيات كائنات ثقافية، وتستلزم القيم المجتمعية التقليدية قيامهن بأدوار ثانوية بين رجال مجتمعاتهن، يتطلب التعليم الحديث أن يتم تكييف هذه القيم الثقافية لتناسب مع سياق المساواة. وتمثل المعركة المثيرة للجدل بين الموقفين في أيهما معا، في نفس الوقت، يعتبران صحيحين ويتطلبان الحماية. وعلى هذا النحو، فإن تكييف ثقافة المرء لتناسب مع قاعدة قائمة على الحقوق قد تنتهك في نفس الوقت قاعدة أخرى داخل نفس مجموعة القواعد والمبادئ (كما يظهر من خلال المواد ٣ و ١٢ و ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) أمرٌ مُربكٌ للغاية بالنسبة للمعنيين به مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، إذ يُفهم أن التعليم الحديث يأتي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتحسن باستمرار، يفلح المنهاج (من خلال الهدفين الاستراتيجيين واو-٣ ويا-١) في ذكر ومعالجة الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة ووصولها إلى جميع هذه الأسواق الحديثة. ومع ذلك، فإن النظرة النسبية الثقافية ضمن ذلك نظرة صامتة، وبالتالي، تشكل ثغرة في بُعد المساواة بين الجنسين في مثل هذه المعايير التعليمية الحديثة. وقد أثرت القواعد والعادات العرفية أو التقليدية الراسخة بعمق على درجة قبول النساء والفتيات فيما يتعلق بمكانة الهيمنة وتحمل المسؤولية التي يحتلها الرجال فيما يتعلق ببعض انشغالات المجتمع، التي عادة ما تعتبر وتقبل بصفقتها من واجبات الرجل. ولذلك، ففي حين أن الحوكمة العالمية تنتج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة بسرعة، تظل هذه المجتمعات التقليدية متخلفة اعتقادا منها أن ذلك مسألة تم الرجل فقط. (E/CN.6/2014/NGO/174).

وبفحص استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وبعد تأمل التحديات المذكورة، يجدر الاعتراف بالاعتبارات التالية:

- يجب سد فجوة السياسة العليا بين السلطات الحاكمة والمستفيدين المستهدفين من خلال تدابير عملية واضحة وسريعة الاستجابة. وهذا يعني أن تبليغ نصوص السياسات العليا يحتاج إلى فرص لتفسيرها ونشرها بفعالية في أوساط المستفيدين المستهدفين في المناطق النائية، بحيث يتم تمكينهم بالفعل من الحقوق التي تتضمنها تلك النصوص من أجل رفاههم، وكذلك من معرفة القنوات المناسبة والفورية والفعالة للجوء إلى القانون وسبل الانتصاف.
- يجب أيضا أن يتم التفكير مليا في التحليل الابتدائي لأبعاد المساواة بين الجنسين عند تحديد المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الرجل والمرأة. ويعني ذلك أن عقلية الرجل المنتمي إلى ثقافة معينة تحتاج إلى تعديل دقيق لتتوافق مع حقيقة أن دوره ومسؤوليته عن إعالة أسرته عنصر متميز في مسألة المساواة بين الجنسين، ولا ينبغي

في أي حال أن يؤخذ على أنهما شرط للهيمنة داخل المجتمع. كما إن الرجل سيتمكن من فهم عدة أسباب أخرى للمساواة بين الجنسين، التي تكلف المرأة بمسؤوليات اجتماعية وثقافية أخرى، وبالتالي تمنحها مركز المساواة والدعم المتبادل، الذي لا يؤخذ خطأ على أنه نوع من الخطوة التي تستلزم عوائد الامتثال المتمثلة في الخضوع.

- من الآن فصاعداً، ينبغي للنسبية الثقافية في الطيف التعليمي الحديث أن تضع شروطاً مسبقة تستلزم مزيداً من إشراك إرادة الرجل التقليدي، ومبادئ توجيهية بشأن المساواة بين الجنسين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تحقيق المساواة.

وعلى وجه التحديد، فإن جميع أنشطة تعميم المنظور الجنساني الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين تحتاج إلى إجراء تحليل ابتدائي لتفاصيل المساواة بين الجنسين المعنية، بحيث تتمكن جميع الأطراف المستهدفة من التمييز الأخلاقي الواضح لحقوق الإنسان وامتيازات الكرامة الخاصة بهم في مقابل ما يخص الآخرين.

وعلى الرغم من أننا جميعاً متساوون في الحقوق والحريات، فإن إطار المساواة بين الجنسين يجعل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أقرب إلى تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين من أجل تمكين المرأة والقضاء على الفقر.